

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على اتفاقية القرض المبرم بين هيئة المجتمعات
العمرائية الجديدة وصندوق التعاون الاقتصادي الياباني
لما وراء البحار

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق القرض الموقع بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٨٤ بين هيئة
المجتمعات العمرائية الجديدة وصندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار
 لتمويل الجزء الثاني من المرحلة الأولى من ميناء دمياط وذلك بشرط موافقة مجلس
 الشعب .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ صفر سنة ١٤٠٥ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

جدول المحتويات

البند الأول - القرض :

- القسم الأول : قيمة القرض والغرض منه .
- القسم الثاني : استخدامات القرض .

البند الثاني - سداد القرض والفوائد :

- القسم الأول : سداد أصل القرض .
- القسم الثاني : الفوائد وطريقة سدادها .

البند الثالث - شروط خاصة :

- القسم الأول : الشروط العامة .
- القسم الثاني : ضمان القرض .
- القسم الثالث : اجراءات التوريد .
- القسم الرابع : اجراءات الصرف .
- القسم الخامس : ادارة القرض :
- القسم السادس : العناوين والمطالبات .
- الجدول الأول : وصف المشروع .
- الجدول الثاني : تخصيص قيمة القرض .
- الجدول الثالث : استهلاك القرض .
- الجدول الرابع : الشروط العامة .
- الجدول الخامس : اجراءات التوريد .
- الجدول السادس : الارتباط (١) .

اتفاقية قرض رقم ١٨

اتفاقية قرض

لمشروع ميناء دمياط

بين

صندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار باليابان
وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجمهورية مصر العربية

بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٨٤ م

اتفاقية قرض رقم ١٨ بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٨٤ بين صندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار والهيئة العامة لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .

في ضوء محتويات المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٣ بخصوص قرض ياباني يقدم الى جمهورية مصر العربية بهدف تقوية العلاقات الودية والتعاون الاقتصادي بين البلدين .

اتفق صندوق التعاون الاقتصادي (المشار اليه فيما بعد بعبارة «الصندوق») وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (المشار اليها فيما بعد بعبارة «المقرض») على عقد هذه الاتفاقية (المشار اليها فيما بعد بعبارة «اتفاقية القرض التي تشمل جميع الاتفاقيات التكميلية») .

(البند الأول)

القرض

القسم الأول - قيمة القرض والغرض منه :

يوافق الصندوق على اقراض المقرض مبلغا لا يزيد عن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ر.٢٧٢٠
بين ياباني لتنفيذ مشروع ميناء دمياط الوارد في الجدول الأول المرفق المشار اليه بعبارة « المشروع » بالشروط الواردة في اتفاقية القرض وطبقا للقوانين والأنظمة اليابانية

(المشار اليه فيما بعد بعبارة «القرض») غير أن ذلك مشروط بأنه إذا بلغ اجمالى المبالغ المدفوعة بموجب اتفاقية القرض الى الحد المذكور عليه ، لن يصرف الصندوق أى مبلغ اضافى .

القسم الثانى - استخدام القرض :

١ - يستخدم المقرض قيمة القرض لشراء السلع والخدمات المحددة اللازمة لتنفيذ المشروع من الموردين والمقاولين أو المستشارين (المشار اليهم اجماليا بعبارة «الموردين») من الدول المتفق عليها الواردة فى الجدول الخامس المرفق (المشار اليه بعبارة «دول المصدر المتفق عليها») طبقا للتوزيع الوارد فى الجدول الثانى المرفق .

٢ - يتم آخر صرف بموجب اتفاقية القرض فى ميعاد لا يتجاوز ٨ أغسطس ١٩٨٩ ولا يقوم الصندوق بصرف أى مبلغ آخر بعد هذا التاريخ الا اذا تم الاتفاق بين الصندوق والمقرض على غير ذلك .

(البند الثانى)

سداد القرض والفوائد

القسم الأول - سداد أصل القرض :

يقوم المقرض بسداد قيمة القرض الى الصندوق طبقا لجدول الاستهلاك الوارد فى الجدول الثالث المرفق .

القسم الثانى - الفوائد وطريقة سدادها :

١ - يسدد المقرض الفوائد الى الصندوق كل نصف سنة بسعر $\frac{1}{2} \frac{1}{3}$ فى السنة على قيمة المبلغ المنصرف وغير المسدد .

٢ - يدفع المقرض الى الصندوق فى العشرين من فبراير من كل سنة الفوائد المستحقة حتى ١٩ فبراير من هذه السنة ابتداء من العشرين من أغسطس من السنة السابقة وفى العشرين من أغسطس من كل سنة الفوائد

المستحقة حتى ١٩ أغسطس ابتداء من العشرين من فبراير من هذه السنة على شرط أنه قبل تاريخ آخر دفعة من قيمة القرض ، يقوم المقترض بسداد يوم العشرين من مارس من كل سنة الفوائد المستحقة حتى ١٩ فبراير من هذه السنة ابتداء من العشرين من أغسطس من السنة السابقة وفي العشرين من سبتمبر من كل سنة الفوائد المستحقة حتى ١٩ أغسطس ابتداء من العشرين من فبراير من هذه السنة .

(البند الثالث)

شروط خاصة

القسم الأول - الشروط العامة :

تذكر الشروط العامة التي تطبق لاتفاقية القرض في « الشروط العامة » المرفقة في الجدول الرابع بإضافة النص الآتي (ويشار إليها بعبارة « الشروط العامة ») :

قسم ٢ - ٤ - تحت البند الثاني : ويستبدل هذا القسم بما يلي :

إذا تأخر سداد قيمة القرض أو الفوائد أو أى مبلغ آخر مطلوب بموجب اتفاقية القرض ينقطع استحقاق الفوائد المنصوص عليها في القسم الثاني ٢ - ٣٠ على هذا المبلغ المستحق من قيمة القرض بعد تاريخ الاستحقاق ويدفع مبلغ بواقع ٢٪ في السنة بالإضافة الى سعر الفائدة المنصوص عليه في اتفاقية القرض وذلك على المبلغ المستحق من أصل وفوائد وأتعاب أو مصاريف أخرى لمدة تبدأ من تاريخ الاستحقاق حتى اليوم السابق ليوم السداد الفعلى .

القسم الثاني - ضمان القرض :

يقوم المقترض بموجب القسم السادس ٦ - ١ من الشروط العامة بتقديم ضمان عن القرض (المشار إليها بعبارة « الضمان ») صادر من حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها بعبارة « الضامن ») الى الصندوق فوراً بعد توقيع اتفاقية القرض .

القسم الثالث - إجراءات التوريد :

تكون التوجيهات الخاصة بالتوريد المذكورة في القسم الثالث - ١ من الشروط العامة كما هو منصوص عليها في إجراءات التوريد المرفقة طيه في الملحق رقم ٥ .

القسم الرابع - إجراءات الصرف :

تعتبر إجراءات الصرف المذكورة في القسم الرابع - ١ - من الشروط العامة هي إجراءات الارتباط (١) المرفقة طيه في الملحق رقم ٦ .

القسم الخامس - إدارة القرض :

١ - إذا كانت المبالغ المتوفرة من قيمة القرض غير كافية لتنفيذ المشروع يقتضى على المقترض عمل الترتيبات اللازمة بسرعة لتوفير المبالغ المطلوبة .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق تقارير دورية بتقديم العمل في المشروع على أساس نصف سنوي في يونيو وديسمبر من كل سنة حتى ينتهي المشروع .

٣ - في ميعاد لا يتجاوز ٦ شهور بعد الانتهاء من المشروع يقوم المقترض بتقديم تقرير عن انهاء المشروع الى الصندوق بالشكل والتفاصيل التي يطلبها الصندوق .

القسم السادس - العناوين والمطالبات :

تكون العناوين الواردة فيما بعد هي المطلوبة حسب القسم الثامن ٨ - ٣ .
من الشروط العامة .

عن الصندوق :

عنوان البريد : صندوق التعاون الاقتصادي فيما وراء البحار .

عمارة تاكيباش جودو٤ - ١ ، اوهماشاش - شوم - شيوادم - غو - غوكيو

١٠٠ - اليابان .

• عناية المدير : قسم القرض (الثالث)

: العنوان التلغرافى :

: التليكس ر : رقم :

: الرد على رقم الكود :

(٢) رقم :

: الرد على رقم الكود :

عن المقترض :

عنوان البريد : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

١ ش اسماعيل أباطة القاهرة جمهورية مصر العربية •

: عناية رئيس الهيئة :

: العنوان التلغرافى :

: التليكس ر : رقم : ٩٢٥٧١

: الرد على رقم الكود :

وإذا تغير أى عنوان واسم يخطر الطرف المختص الطرف الآخر كتابة بالعنوان

أو الاسم الجديد •

تم توقيع هذا العقد بعرفة الصندوق والمقترض عن طريق ممثليهما

الرسميين فى هذه الاتفاقية لتنفيذها اعتباراً من التاريخ الوارد فى صدره •

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

عن صندوق التعاون الاقتصادى

فيما وراء البحار

التوقيع

التوقيع

حسن محمد حسن

تكاش هوسومى

رئيس اللجنة الاستشارية

رئيس

مشروع ميناء دمياط

جدول رقم (١)

وصف المشروع

القسم الأول - تلخيص المشروع :

١ - الأهداف : مشروع تنمية ميناء جديد

٢ - الموقع : دمياط على البحر الأبيض المتوسط حوالى عشرة

كيلومترات غرب فرع دمياط من نهر النيل •

٣ - الهيئة المنفذة : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة •

٤ - نطاق العمل :

(أ) تكريك وردم : قناة المدخل ، وحوض الدوران ، وقناة المواعين وأعمال

وتكريك وردم لحاجز الأمواج •

(ب) الانشاء : أرصفة الغلال ورسيف الحاويات وأرصفة البضائع ومرسى

المواعين وانشاء حاجزى الأمواج ، وميناء الخدمات البحرية ، وحوض

المواعين وحماية الميول والطرق ومساحات للتخزين والسقائف والمخازن

وصومعة الحبوب والمعدات والتسهيلات اللازمة وسوف يقوم المقرض

بتمويل المكون الأجنبى لأعمال التكريك المشار اليها عليه ويتم تحديده

المكون المحلى والأجنبى بواسطة الصندوق وأى رصيد متبقى لتكملة

الأعمال السابق ذكرها وكل الأعمال الأخرى سوف يتم تمويله

بواسطة المقرض •

القسم الثاني - تقدير الاعتماد السنوي للاحتياجات من العملة هو كالاتي :

العملة المحلية (بالآلاف جنيهه مصرى)	العملة الأجنبية (بالمليون ين يابانى)	السنة المالية (أبريل / مارس)
٢,٠٠٢	٢,١٧٣	١٩٨٤
٤٧٥	٥٤٧	١٩٨٥
٢,٤٧٧	٢,٧٢٠	الإجمالى ...

سوف يتم دفع حصيلة القرض حسب المخصص له فى الميزانية السنوية
للحكومة اليابانية للصندوق .

القسم الثالث - من المتوقع أن يتم استكمال المشروع فى أغسطس ١٩٨٥

الجدول الثاني

توزيع قيمة القرض

القسم الأول - التوزيع :

المبلغ المقدر (بالمليونين ياباني)	النوعية
٢,٤٥٦	(١) التكريك
-٢٦٤	(ب) احتياطي للمشروع
٢,١٢٠	الإجمالي

القسم الثاني - اعادة التوزيع عند تغير التكلفة المقدرة :

إذا كانت التكلفة المقدرة للبنود المشمولة بالمجموعة (١) ستزيد عن القيمة المساوية للمكون فإن مثل هذه الزيادة ان وجدت سوف يتم تمويلها خارج متحصلات القرض • وعند طلب المقرض لها سيقوم الممول بترحيلها من المجموعة (ب) الى المجموعة (١) •

الجدول الثالث

جدول الاستهلاك

المبلغ (بالين الياباني)	ميعاد الاستحقاق
٦٦,٣٦٠,٠٠٠	٢٠ أغسطس ١٩٩٤
٦٦,٣٤١,٠٠٠	في كل ٢٠ من فبراير ، ٢٠ من أغسطس ابتداء من ٢٠ فبراير ١٩٩٥ إلى ٢٠ أغسطس عام ٢٠١٤ ..

جدول رقم (٤)

اشتراطات عامة

قائمة المحتويات

رقم المادة	العنوان	رقم الصفحة
مادة رقم ١	عدم المطابقة - تناقض - بالإحالة إلى	
	المواد والبنود والأقسام - عناوين المواد وغيرها ..	٥
قسم ١-١	تناقض لاتفاق القرض	٥
قسم ٢-١	إشارات إلى البنوك والأقسام	٥
قسم ٢-١	عناوين	٥
مادة رقم ٢	القرض - سداد القرض - الفوائد - رسوم ومصاريف	
	تأخير الدفع - طريقة الدفع - العملة	٥
قسم ١-٢	مبلغ القروض	٥
قسم ٢-٢	السداد	٥
قسم ٣-٢	فوائد القرض	٥
قسم ٤-٢	مدفوعات مستحقة عن التأخير في الدفع	٦
قسم ٥-٢	حساب الفوائد والإضافات المستحقة عن التأخير في الدفع	٦
قسم ٦-٢	طريقة الدفع	٦
قسم ٧-٢	العملة التي يتم بها دفع المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة	
	وغيرها من الإضافات عن التأخير في الدفع	٦
قسم ٨-٢	الإخطار الذي يصل من صندوق التمويل	٦
مادة رقم ٣	إجراءات الإمدادات والحصول على المهمات	٦
قسم ١-٣	إجراءات الإمدادات وتبدير المهمات	٦
قسم ٢-٣	الموافقة والتصديق على التعاقد	٦

رقم المادة	العنوان	المفصلة
قسم ٣-٣	تعديل وإلغاء التعاقد	٧
مادة رقم ٤	الصرف والدفع	٧
قسم ١-٤	إجراءات الصرف	٧
قسم ٢-٤	قيام الالتزام	٧
قسم ٣-٤	صلاحية المستندات وكفائتها	٧
قسم ٤-٤	مستندات إضافية	٧
قسم ٥-٤	إخطار للصرف	٧
قسم ٦-٤	إخطار استكمال الصرف	٧
مادة رقم ٥	أوجه علاج وتصحيح - عدم ممارسة الحقوق -	
	عدم الإقفاء - حظر التنازل - عدم التمييز والتفرقة - إدارة الأعمال	
	(إدارة القرض نفسه)	٨
قسم ١-٥	أوجه علاجية وتصحيحية لصندوق التمويل	٨
قسم ٢-٥	التخلف عن ممارسة الحقوق	٨
قسم ٣-٥	عدم إقفاء المقرض من تنفيذ التزاماته	
قسم ٤-٥	حظر التنازل	٩
قسم ٥-٥	عدم التمييز والتفرقة	٩
قسم ٦-٥	إدارة القرض	٩
مادة رقم ٦	ضمانات القرض	١٠
قسم ١-٦	ضمان القرض	١٠
قسم ٢-٦	ضمانات أخرى	١٠

رقم المادة	العنوان	رقم الصفحة
مادة رقم ٧	التحكيم	١٠
قسم ١-٧	جهة قضاء التحكيم	١٠
قسم ٢-٧	الأطراف في موضوع التحكيم	١٠
قسم ٣-٧	المحكمين	١٠
قسم ٤-٧	إجراءات التحكيم	١١
قسم ٥-٧	حكم المحكمين	١١
قسم ٦-٧	نفقات ومصاريف القضاء التحكيمي	١٢
قسم ٧-٧	حل المحكمة القائمة بالتحكيم	١٢
قسم ٨-٧	تطبيق أو سرعان الحكم	١٢
مادة رقم ٨	القانون المطبق - الضرائب والمصاريف - إخطارات وطلبات - التنفيذ	١٢
قسم ١-٨	القانون المطبق	١٢
قسم ٢-٨	الضرائب والمصروفات	١٢
قسم ٣-٨	إخطارات وطلبات	١٢
قسم ٤-٨	التنفيذ	١٣
قسم ٥-٨	الكسور والأجزاء	١٣
مادة رقم ٩	سريان ونفاذ وانتهاء اتفاقية القرض	١٣
قسم ١-٩	إثبات سلطة التوقيعات ونماذجها	١٣
قسم ٢-٩	الرأى القانوني (فتوى)	١٣
قسم ٣-٩	تاريخ نفاذ وسريان العقد (الخاص بالقرض)	١٤
قسم ٤-٩	انتهاء اتفاق القرض	١٤

شروط وأوضاع عامة

(المادة ١)

عدم المواءمة والمطابقة - الاحالة الى المواد والأقسام - العناوين
قسم ١ - ١ - عدم المطابقة لاتفاقية القرض :

اذا كانت هناك نصوص في الشروط العامة غير مطابقة لأية نصوص في اتفاق
القرض الذي تكون الشروط العامة فيه جزءا لا يتجزأ - أو غير مطابقة مع أية
نصوص في الضمان (ان وجد) فان النصوص الواردة في اتفاقية القرض أو تلك
الخاصة بالضمان هي التي تنطبق .

قسم ١ - ٢ - الاحالة الى البنود والأقسام :

الاحالة ضمن الشروط العامة ، التي تشير الى البنود والأقسام انما تكون
بالاشارة الى بنود وأقسام الشروط العامة .

قسم ١ - ٣ - العناوين :

العناوين الخاصة بالمواد والأقسام الواردة في الاشتراطات العامة ، انما هي
مبينة من أجل الاحالة فقط على نحو يعطى تسهيلا فقط للرجوع الى ما يشار
اليه - ولكنها ليست جزءا من الاشتراطات العامة .

(المادة ٢)

القرض - سداد القرض - الفوائد المحتسبة -
مدفوعات اضافية عن التأخير في الدفع -
طريقة الدفع - العملة

قسم ٢ - ١ - مبلغ القرض :

ان مبلغ القرض ، مبينا بالين الياباني ، منصوص عليه في اتفاق القرض ،
وسيتيم الاتفاق من حصيلة القرض بسعر صرف صندوق التمويل في حدود المبلغ وفقا
لاجراءات الاتفاق المنصوص عليها في المادة (٤) .

قسم ٢ - ٢ - سداد القرض :

١ - ان المبلغ الأصلي للقرض المذكور يتعين سداده وفقا لجدول استهلاك القرض المرفق باتفاقية القرض .

٢ - عند تمام كافة أوجه الاتفاق الواجب أداؤها بموجب اتفاق القرض وكان اجمالى ما أتفق أقل من المبلغ الكامل للقرض - يتم خصم (طرح) الفرق بين مبلغ القرض واجمالي الاتفاق تناسيبا من جميع الأقساط التى تدفع فيما بعد سدادا للمبلغ الأصلي ، كما هو مذكور فى جدول استهلاك القرض المرفق باتفاقية القرض ، بشرط اضافة جميع الكسور وأجزاء أقل من ١٠٠٠.٠٠٠ بين ياباني (ألف بين ياباني) التى تشملها هذه الأقساط ، الى القسط الذى يتلو ما سبقه مباشرة سدادا للمبلغ الأصلي للقرض .

٣ - يستطيع المقرض - بعد اعطاء اخطار كتابى الى صندوق التمويل قبل الاستحقاق بثلاثين يوما (٣٠ يوما) أن يدفع سلفا (مقدما) كل أو أى جزء من القرض الرئيسى الذى يكون مستحقا حينئذ مع الفوائد المستحقة عليه .
وأية مدفوعات مقدما (مسبقة) تتم سوف تنطبق على الأقساط بالترتيب العكسى للاستحقاق .

قسم ٢ - ١ - الفوائد المستحقة على القرض :

تدفع الفائدة بالمعدل (السعر) المنصوص عليه فى اتفاق القرض نصف سنوى على المبلغ الأصلي الذى تم اتقاؤه والمبلغ الذى لا يزال مستحقا . ويبدأ استحقاق الفائدة من التواريخ الخاصة بكل قسط تستحق عليه والتي يتم فيها الاتفاق من حصيلة القرض .

قسم ٢ - ٤ - مدفوعات اضافية عن تأخير السداد :

فى حالة تأخير سداد مبلغ القرض الرئيسى أو دفع الفائدة أو أية مبالغ أخرى واجبة الدفع بموجب اتفاقية القرض ، تتوقف الفائدة المنصوص عليها

في قسم (٢ - ٣) من الاحتساب على مثل هذا المبلغ من القرض الرئيسي الذي تأخر سداده في التاريخ أو بعد تاريخ استحقاقه، ويجرى احتساب مبالغ على القيمة التي تأخر سدادها وذلك بواقع ٣ في المائة (٣/١٠٠) سنويا بالإضافة الى سعر الفائدة المنصوص عليه في اتفاقية الدفع، وذلك على المبلغ الذي تأخر سداده من القرض الرئيسي وعلى الفائدة أو أية مبالغ أخرى واجبة الدفع - اعتبارا من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ اليوم الذي يسبق مباشرة تاريخ السداد الفعلي لهذه المبالغ بما في ذلك اليوم الأول والأخير .

قسم ٢ - ٥ - يتم احتساب الفائدة والمبالغ الاضافية واجبة الدفع عن التأخير في السداد على أساس السنة = ٣٦٥ يوما .

قسم ٢ - ٦ - طريقة الدفع :

يقوم المقرض بسداد جميع المبالغ المدفوعة منه ردا للمبلغ الرئيسي للقرض والفائدة المحتسبة وغيره من المبالغ واجبة الدفع على القرض، وذلك لحساب صندوق تمويل القرض لدى بنك طوكيو ليمتد - أو شيسا يوا - تشو - طوكيو - اليابان .

قسم ٢ - ٧ - العملة التي يتم بها سداد مبلغ القرض الرئيسي والفائدة المستحقة وغيرها من المبالغ واجبة الدفع على القرض .

يتم سداد مبلغ القرض الرئيسي والفوائد المستحقة عليه وغيره من المبالغ الواجبة الدفع عن رد مبلغ القرض - بالعملة اليابانية (ين ياباني) .

قسم ٢ - ٨ - الاخطار الصادر من صندوق التمويل :

يستطيع صندوق التمويل - اذا رأى ضرورة لذلك أن يرسل الى المقرض اخطارا بشأن الفائدة المستحقة ومبلغ القرض الرئيسي المستحق السداد (وذلك على الاستمارة ١ المرفقة بهذا) .

(المادة ٣)

اجراءات الحصول على المهمات والخدمات

قسم ٣ - ١ - اجراءات الحصول على المهمات والخدمات :

١ - يتم الحصول على البضائع والخدمات التى يجرى تمويلها من حصيلة القرض ، - وفقا لخطوط الارشاد الموضوعة للحصول على ذلك .

٢ - يجب على المقرض - مبدئيا - الحصول على موافقة مسبقة من صندوق التمويل - بالنسبة لطريقة الحصول على الطلبات كما يقترحها الصندوق ومستندات تقديم العطاءات (وتشمل العقد المقترح) وتحليلا للعطاءات والقرار المقترح بشأنها .

قسم ٣ - ٢ - الموافقة على العقد :

١ - وفى كل مرة يتم ابرام عقد أو أمر شراء بالنسبة للحصول على بضائع و/أو خدمات يتم تمويلها من حصيلة القرض (المشار اليه فيما بعد بمصطلح «العقد») - وذلك بين مورد ما ومشتري ما - (مشتر لبضائع و/أو خدمات فى بلد المقرض - ويشار اليه فيما بعد بمصطلح «المشتري») - يجب على المقرض أن يقدم الى صندوق التمويل طلبا للموافقة على العقد (استمارة ٢ - مرفقة) مع نسخة من العقد مصدقا عليها .

٢ - على الصندوق أن يفحص صلاحية العقد من أجل التمويل بموجب اتفاقية القرض . فاذا رأى الصندوق أن العقد صالح يقوم حينئذ باخطار المقرض بالموافقة على هذا العقد وذلك بارسال اخطار الصندوق بالموافقة (استمارة رقم ٣ - مرفقة) .

قسم ٣ - ٣ - تعديل والغاء العقد :

إذا رأى ادخال تعديل على العقد الذى وافق صندوق التمويل عليه أو انه يقرر الغاؤه - يتعين على المقرض أن يحصل على موافقة كتابية مسبقة من صندوق

التمويل على التعديل أو الغاء ، على أنه لن يحتاج الأمر الى موافقة الصندوق -
مع ذلك - على أية تغييرات لا تشكل تعديلا هاما في العقد أو لا تؤثر على السعر
المقدم وفقا للعقد .

(المادة ٤)

الاتفاق خصما من القرض

قسم ٤ - ١ - اجراءات الاتفاق :

يجرى الاتفاق خصما من القرض بمعرفة صندوق التمويل كلما كان تقدم
العمل فى المشروع يتطلب ذلك - ويكون ذلك وفقا لاجراءات الاتفاق .

قسم ٤ - ٢ - ترتيب الالتزام :

كل اتفاق يتم وفقا لاجراءات الاتفاق الموضوعة سوف يشكل التزاما صحيحا
ملتزما للمقرض وفقا لاتفاقية القرض ، فيما يتعلق بهذا الاتفاق وذلك من التاريخ
الذى يتم الاتفاق فيه .

قسم ٤ - ٣ - صحة وكفاية المستندات :

يجب أن تكون كافة المستندات المطلوبة وفقا لاجراءات الاتفاق الموضوعة ،
اكافية وملائمة من حيث الشكل والموضوع بحيث يقتنع منها صندوق التمويل بأن
حصيلة القرض التى يجب اتفاقها سوف تستخدم فقط للقرض المنصوص عليه
فى اتفاقية القرض .

قسم ٤ - ٤ - مستندات اضافية :

يجب على المقرض موافاة صندوق التمويل بأية مستندات أخرى اضافية
أو أية وثائق اثبات دعما للمستندات أو غيرها من وسائل الاثبات المذكورة فى
القسم السابق مما قد يطلبها الصندوق على نحو معقول .

قسم ٤ - ٥ - اخطار بشأن الاتفاق (الصرف) :

- ١ - فى كل مرة يتم فيها اتفاق ما يرسل الصندوق الى المقرض اخطارا بالصرف بالاتفاق (استمارة رقم ٤ - مرفقة) من صورتين .
- ٢ - يتعين على المقرض أن يعيد مباشرة الى الصندوق صورة اخطار الصرف المرسل اليه ، بعد التوقيع على هذه الصورة من شخص له التفويض بذلك .

قسم ٤ - ٦ - اخطار باتمام الصرف (الاتفاق) :

- ١ - بعد انتهاء الصرف الأخير بموجب اتفاقية القرض يرسل الصندوق الى المقرض اخطارا باتمام الصرف (استمارة ٥ - مرفقة) من صورتين عندما يكون الاجمالي المتجمع من أوجه الصرف أقل من مبلغ القرض ولم يعد هناك طلب للصرف والاتفاق بالنسبة للمشروع - يقوم المقرض باخطار الصندوق بهذه الحقيقة كى يصبح الصندوق على علم بأن الاتفاق والصرف الأخير قد تم .
- ٢ - على المقرض أن يعيد فورا الى الصندوق صورة من اخطار الانتهاء من الاتفاق والصرف موقعا عليها من شخص مفوض بذلك .

(المادة ٥)

أوجه العلاج والتصحيح - التخلف عن ممارسة الحقوق -

عدم التنفيذ - حظر التنازل - عدم التميز والتفرقة - ادارة الصندوق

قسم ٥ - ١ - أوجه العلاج والتصحيح لدى الصندوق :

عند وقوع أى من أوجه القصور الآتية مع استمرار ذلك ، يمكن لصندوق التمويل أن يبعث باخطار الى المقرض بايقاف أى من كافة حقوق المقرض و/ أو أن يطلب من المقرض القيام بعلاج وتصحيح أى مما يقع ويحدث كالاتى ، علاجاً وتصحيحاً كاملاً . - فاذا استمر هذا القصور والاهمال لمدة ثلاثين يوماً (٣٠) يوماً

من تاريخ هذا الاخطار يمكن للصندوق حينئذ أن ينهى الصرف والاتفاق و/أو يعلن أن كل المبلغ الرئيسي للقرض المستحق حينئذ - مع الفوائد وأية مبالغ أخرى واجبة الدفع عليه ، مستحقا للدفع فوراً - وفور اعلان الصندوق لذلك يصبح مبلغ القرض الرئيسي والفوائد المستحقة وأية مبالغ أخرى واجبة الدفع - مستحقة الدفع فوراً .

(ا) التقصير في سداد المبلغ الرئيسي للقرض و / أو سداد الفوائد أو المبالغ واجبة الدفع بموجب اتفاق القرض و / أو أية اتفاقات قرض أخرى بين الصندوق والمقرض .

(ب) التقصير والاهمال في انجاز أية من الشروط الأخرى والاتفاقات والمواثيق من جانب المقرض أو الضامن ان وجد - وفقا لاتفاق القرض أو الضمان ان وجد .

(ج) ظروف وأوضاع استثنائية خارج ادارة أطراف التعاقد (بما في ذلك الحروب - والحروب الأهلية - الزلازل - الفيضانات - الخ) مما يجعل من غير المحتمل - في رأى الصندوق - أن يستطيع المقرض أو الضامن - ان وجد - الوفاء بالتزاماته وفقا لاتفاق القرض أو أتعاب الضمان - ان وجد .

قسم ٥ - ٢ - عدم ممارسة الحقوق :

أى تخلف من جانب الصندوق - عن ممارسة أو أى تأخير من الصندوق مباشرة أى من حقوقه بموجب اتفاق القرض أو اتفاق الضمان - ان وجد - لن يترتب اليه تفسير ذلك فإنه تنازلا من الصندوق عن هذا الحق - كما أن أى ممارسة ومباشرة بمعرفة الصندوق - على نحو فردي أو جزئي - لأى من حقوق الصندوق بموجب اتفاق القرض أو اتفاق الضمان - ان وجد - لن يترتب عليه اضرار بمباشرة الصندوق مزيدا من هذه الحقوق - أو أى حق آخر مما يحق للصندوق بممارسته .

قسم ٥ - ٣ - عدم اعفاء المقرض من الوفاء بالتزاماته :

يتم تسوية جميع المطالبات والمنازعات فيما يتعلق بالتعاقد ، بين أطراف العقد ولن تعفى مثل هذه المطالبات أو المنازعات - المقرض من الوفاء بأية التزامات مترتبة بسوجب اتفاق القرض .

قسم ٥ - ٤ - حظر التنازل :

يحظر على المقرض أن يتنازل عن أو يقوم بتحويل أى من حقوقه أو التزاماته المترتبة بموجب عقد القرض الحالى .

قسم ٥ - ٥ - عدم التفرقة أو التمييز :

فيما يتعلق بسداد أصل مبلغ القرض وكذلك القوائد المستحقة أو أية مبالغ تستحق الدفع خلاف ذلك بموجب اتفاق القرض ، يتعهد المقرض والضامن - أن وجد - بعدم معاملة ديون الصندوق معاملة أقل ميزة عن أية ديون أخرى فيما عدا الديون قصيرة الأجل :

قسم ٥ - ٦ - ادارة أموال القرض :

١ - يجب على المقرض تنفيذ المشروع أو يعمل على أن ينفذ بكل كفاءة وهمة ونشاط ووفقا لشروط الممارسة الهندسية والمالية السليمة .
٢ - يجب على المقرض امسك أو العمل على أن تمسك الدفاتر والحسابات والسجلات الملائمة والصالحة لتحديد البضائع والخدمات التى يتم تمويلها من حصيلة القرض - وليان أوجه استخدامها فى المشروع - وتسجيل تقدم المشروع - ولكى تعكس - وفقا للمارسات الحسابية السليم والملتزمة - العمليات والوضع المالى للمقرض أو المستفيدين الآخرين من القرض - وعليه أيضا أن يجعل من المستطاع وأن يتخذ الخطوات الضرورية لذلك بالنسبة لمثلئ ومندوبى الصندوق لى يقوموا بعمليات التفتيش على المشروع وأية سجلات أو مستندات متصلة بذلك .

٣ - وفى سبيل ادارة أموال القرض ادارة سليمة يجب على المقرض أن يقدم أو يعمل على تقديم أية معلومات الى الصندوق فى الوقت وبالشكل والتفصيل الذى يطلبه الصندوق عن نحو معقول . ويجب أن تتضمن مثل هذه البيانات

والمعلومات بيانات تتعلق بالوضع المالي والاقتصادي لبلد المقترض ومركز ميزان مدفوعاتها الدولي .

٤ - اذا نشأت أية ظروف تمنع أو تهدد بمنع تنفيذ أو اتمام أو تشغيل المشروع في موعده ، يجب على المقترض أن يخطر الصندوق بوجه عاجل بمثل تلك الظروف .

٥ - يجب على المقترض أن يرسل - أن يطلب الإرسال إلى الصندوق - بوجه عاجل وبمجرد صياغتها ، تفاصيل جميع البرامج والخطط التي من شأنها ترتيب تعديلات هامة في المشروع - كما يجب لمثل تلك التعديلات أن تكون قابلة للتنفيذ وفقاً لاتفاق يتم بين الصندوق والمقترض .

٦ - يجب على كل من طرفي عقد القرض - بين وقت وآخر - كلما طلب الطرف الآخر على نحو معقول - موافاة هذا الطرف بكل فرصة مناسبة معقولة لتبادل الآراء بين الصندوق والمقترض فيما يتعلق بكل أو أية أمور تتعلق بالقرض .

(المادة ٦)

الضمان لعقد القرض

قسم ٦ - ١ - الضمان لعقد القرض :

إذا تطلب الصندوق تقديم ضمان للقرض ، يتعين على المقترض موافاة الصندوق بالضمان موقعا عليه من الضامن على وجه يقتنع الصندوق به - وذلك فور عقد اتفاقية القرض . ويكون الضمان أساسا بالشكل المذكور في الاستمارة والنموذج (٦) المرفق بهذا .

قسم ٦ - ٢ - الضمان الإضافي :

إذا تطلب زيادة مبلغ القرض يجب على المقترض أن يقدم للصندوق ضمانا إضافيا موقعا عليه من الضامن ، فور اتفاق الصندوق والمقترض على هذه الزيادة .

(المادة ٧)

التحكيم

قسم ٧ - ١ - قضاء التحكيم :

جميع المنازعات التى تنشأ بخصوص اتفاقية القرض أو الضمان - ان وجد - والتى لا يمكن تسويتها وديا بين الصندوق والمقترض (مع الضامن ان وجد) يجب البت فيها نهائيا وبشكل قاطع بمعرفة قضاء التحكيم .

قسم ٧ - ٢ - أطراف التحكيم :

يكون أطراف مثل هذا التحكيم هم الصندوق من جانب والمقترض والضامن ان وجد من جانب آخر .

قسم ٧ - ٣ - المحكمون :

١ - تشكل محكمة التحكيم من عدد ٣ محكمين يتم تعيينهم كالاتى :

عدد ١ محكم يتم تعيينه بمعرفة الصندوق - ومحكم آخر يتم تعيينه بمعرفة المقترض والضامن أن وجد - (وفى حالة ما اذا لم يتمكن الضامن والمقترض من الوصول الى اتفاق فيما يتعلق باختيار المحكم يتم اختيار المحكم الثانى حيثئذ بمعرفة الضامن) - والمحكم الثالث يتم تعيينه بالاتفاق بين أطراف التحكيم أو - اذا لم يتكنا من الاتفاق على ذلك - بمعرفة أحد الأجهزة المختصة فى تسوية المنازعات الدولية . فاذا فشل أحد الطرفين فى تعيين حكم - يكون تعيين مثل هذا الحكم بمعرفة قاضى الفصل فى التحكيم .

٢ - اذا استقال أحد المحكمين ممن يتم تعيينهم وفقا للفقرة السابقة - أو اذا توفى أو أصبح غير قادر على العمل بصفة محكم ، يتم تعيين خلفا له دون تأخير أو إبطاء وبنفس الطريقة المنصوص عليها هنا فيما يتعلق بتعيين المحكم الأسمى - ومثل هذا الخلف تكون له سلطات وواجبات المحكم الأسمى .

٣ - لا يمكن تعيين محكم من بين من لهم مصاحبة شخصية أو مالية مباشرة فى الأمور المطروحة للتحكيم • وعلى قاضى التحكيم تسوية جميع النزاعات التى تنشأ فيما يتعلق بهذه الفقرة •

٤ - أن قاضى التحكيم لن يكون من مواطنى أو جنسية أى من الطرفين فى التحكيم •

٥ - يلتزم أى وكيل المحكمين الذين يتم تعيينهم وفقاً لشروط هذه المادة بالنصوص والشروط الموضوعية فيها ويجب عليهم التحكيم بموجبها •

قسم ٧ - ٤ - إجراءات التحكيم :

١ - تجرى إجراءات التحكيم باللغة الانجليزية ويبدأ بالإجراءات بإرسال طلب كتابى من أحد الأطراف الى الطرف الآخر • ويجب أن يحتوى هذا الطلب على بيان يوضح طبيعة النزاع والحل الذى يرغب فى الوصول اليه و/أو الافراج المرغوب أو المقترح • وفى خلال أربعين (٤٠) يوماً من ارسال الطلب يتعين على كل من الاطراف اخطار الطرف الآخر باسم المحكم الذى يعينه بالكامل ووظيفته وعنوانه ومهنته وجنسيته •

٢ - فاذا لم يتفق الأطراف خلال ستين (٦٠) يوماً من ارسال مثل هذا الطلب - على تعيين قاضى التحكيم - يقوم الصندوق بطلب تعيين قاضى - وذلك الى هيئة مختصة بتسوية النزاعات الدولية - كالمصوص عليه فى قسم ٧ - ٣ الفقرة (١) •

٣ - يتم تحديد مكان عقد محكمة التحكيم بالاتفاق بين أطراف التحكيم أو بمعرفة قاضى التحكيم اذا لم يستطيعا الاتفاق على ذلك •

وفى خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تعيين قاضى التحكيم أو بعد تعيين أحد المحكمين بمعرفة القاضى كما نص عليه فى القسم ٧ - ٣ - الفقرة (١) يقوم قاضى التحكيم باخطار الأطراف المعنيين - بالمكان والتاريخ والوقت لعقد الجلسة

الأولى لمحكمة التحكيم • وبعد ذلك تقوم محكمة التحكيم بتحديد الأماكن والتواريخ والمواعيد لعقد الجلسات الثانية وما يليها •

٤ - ويمكن لمحكمة التحكيم - في أى من مراحل اجراءات التحكيم - أن تطلب الى أطراف التحكيم تقديم من تراه ضروريا من شهود ومستندات الخ •

وتقوم محكمة التحكيم بإبالت في جميع المسائل المتعلقة باختصاصها وتقرر ما تراه من اجراءات • وعلى أى حال فسيتاح لأطراف التحكيم جلسة شفوية يستمع اليهم فيها - فى احدى جلسات المحكمة المنعقدة •

قسم ٧ - ٥ - قرار التحكيم :

١ - تصدر محكمة التحكيم قرارها التحكيمى (ويشار اليه فيما بعد بمصطلح « قرار التحكيم ») مبينا فيه أسباب صدور هذا القرار وتاريخه كتابة وذلك خلال فترة مائة وعشرين (١٢٠) يوما من تاريخ أول جلسة لمحكمة التحكيم - غير أنه يمكن لمحكمة التحكيم مد هذه الفترة اذا رأت ضرورة لذلك •

٢ - يتم اتخاذ القرار والنظر فى أية أمور أخرى تتطلب البت بمعرفة محكمة التحكيم ، وذلك بأغلبية الأصوات - ويكون القرار نهائيا وملزما لأطراف التحكيم - وكل طرف ملزم بالالتزام والعمل بموجب هذا الحكم • وأى حكم لا يوافق أو يتفق مع الأغلبية يستطيع أن يرفق رأيه بشأن قرار التحكيم ضمن المستندات الصادرة من محكمة التحكيم مع ذكر وبيان أسباب القرار •

٣ - ترسل نسخة من مستندات قرار التحكيم موقعا عليها من المحكمين الثلاثة - الى كل طرف من أطراف التحكيم - دون تأخير •

قسم ٧ - ٦ - نفقات هيئة التحكيم :

١ - تتكون نفقات هيئة التحكيم مما يلى :

(١) أنصاف المحكمين وأى شخص آخر تطلب خدماته أثناء اجراءات

التحكيم •

(ب) النفقات التى تصرف بمعرفة هيئة التحكيم بما فى ذلك مصروفات ارسال الاخطار المنصوص عليه فى قسم (٧ - ٤) .

(ج) أية مصاريف يدفعها أطراف التحكيم وتعتبرها هيئة التحكيم مصروفات متعلقة بهيئة التحكيم .

٢ - قيمة أتعاب المحكم - بخلاف قاضى التحكيم - يحددها الطرف الذى يعين هذا المحكم - أما مبلغ قاضى التحكيم فيتم تحديده بالاتفاق بين طرفى التحكيم - فاذا لم يتوصلا الى اتفاق - فيكون التحديد بمعرفة هيئة التحكيم .

٣ - يمكن لهيئة التحكيم - قبل البدء بنشاطها - تحصيل مبالغ متساوية من الطرفين فى الحدود التى يمكن اعتبارها ضرورية لتغطية النفقات . ونفقات هيئة التحكيم المنصوص عليها فى الفقرة (١) عالىة يتحملها نهائيا أحد أو كلا الطرفين وفقا لشروط قرار التحكيم .

قسم ٧ - ٧ - حل هيئة التحكيم :

لا تعتبر هيئة التحكيم أنها قد حلت الى حين تمام ارسال نسخ قرار التحكيم موقعا عليها كما نص عليه فى قسم ٧ - ٥ فقرة (١) - الى أطراف التحكيم - والى حين تمام دفع تكاليف هيئة التحكيم بالكامل .

قسم ٧ - ٨ - تفاد قرار التحكيم :

وفى غضون ثلاثين (٣٠ يوما) من ارسال مستندات قرار التحكيم الى الأطراف - اذا لم يمثل الى هذا القرار - يمكن لأى الطرفين طلب اصدار حكم محكمة بشأن القرار أو اقامة الاجراءات واتخاذها من أجل تنفيذ القرار ضد الطرف الذى عليه التزام نحو القرار وذلك فى أية محكمة لها اختصاص الفصل . غير أنه لن يتخذ أى تدخل قانونى أو غير ذلك - فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار .

(المادة ٨)

القوانين المطبقة - الضرائب والمصرفيات - الاخطارات والطلبات - التنفيذ

قسم ٨ - ١ - القوانين المطبقة :

أن سريان وتفسير وأداء وانجاز اتفاقية القرض والضمان ان وجدت تخضع وتحكمها قوانين ولوائح وأنظمة اليابان .

قسم ٨ - ٢ - الضرائب والمصرفيات :

١ - يتعين على المقرض و/أو المستفيدين الآخرين من هذا القرض دفع كافة الضرائب وغيرها من مبالغ واجبة والمصاريف التي تفرض على الصندوق داخل وطن المقرض فيما يتعلق بالقرض وتنفيذه .

٢ - على المقرض دفع أو الأمر بدفع كافة مصاريف البنك والنفقات المصرفية و/أو رسوم الاتفاق والصرف من حصيله القرض - وأن يقوم بسداد أصل المبلغ أو دفع الفوائد أو أية مصاريف أخرى واجبة على القرض .

قسم ٨ - ٣ - الاخطارات والطلبات :

تكون أية اخطارات أو طلبات يلزم اعطاؤها أو تقديمها أو يكون لأي أو كلا الطرفين حق اعطاها أو تقديمها وفقا لاتفاقية القرض أو الضمان ان وجد يجب أن تكون كتابة . ويعتبر مثل هذا الاخطار أو الطلب أنه قدم أو أعطى عند تمام تسليمه باليد أو استلامه بالبريد أو ارساله بالبريد المسجل أو ارساله برقيا أو بالتلكس الى الطرف الذي يتعين تقديمه أو ارساله اليه - وذلك على عنوان هذا الطرف المذكور في عقد الاتفاق أو العنوان الذي يكون هذا الطرف قد عينه بموجب اخطار مرسل منه الى الطرف الذي يقوم باصدار هذا الاخطار أو الطلب .

قسم ٨ - ٤ - التنفيذ :

يكون تنفيذ اتفاقية القرض من نسختين باللغة الانجليزية وتعتبر كل نسخة على أنها نسخة أصلية .

قسم ٨ - ٥ - الكسور والأجزاء :

كل كسر أو جزء من البين (- راين) يظهر فى احتساب الفائدة أو أية نفقات أخرى وفقا لاتفاقية القرض - سوف لا يحتسب .

(المادة ٩)

سريان ونفاذ وانتهاء اتفاقية القرض

قسم ٩ - ١ - اثبات التفويض بالتوقيع ونماذج التوقيعات :

١ - يتعين على المقرض موافاة الصندوق باثبات واف للتفويض الذى لديه بالنسبة للشخص / الأشخاص الذين لهم حق اصداق والتوقيع على وتسليم المستندات اللازمة لتنفيذ عقد القرض - مع نماذج معتمدة وموثقة للتوقيعات الخاصة بكل من هؤلاء الأشخاص .

٢ - عند اجراء أى تغيير فيما يتعلق باثبات التفويض المذكور فى الفقرة السابقة يتعين على المقرض اخطار صندوق التمويل كتابة بهذه الحقيقة مع اعطاء الصندوق اثباتا جديدا مرضيا بالنسبة للتفويض .

٣ - عند تعيين شخص أو أشخاص ليحل محل شخص أو أشخاص ممن تم تعيينهم - فى اثبات التفويض المشار اليه فى الفقرة (١) عالية ، يتعين على المقرض اخطار الصندوق بذلك كتابة وموافاة الصندوق بنماذج موثقة للتوقيعات الخاصة بالشخص / الأشخاص الجدد .

قسم ٩ - ٢ - الرأى القانونى :

١ - يتعين على المقرض موافاة الصندوق برأى (آراء) قانونية صادرة وموضحة على الاستمارة رقم ٧ - وكذلك عندما يلزم الأمر على الاستمارة ٨

المرفقتين بهذا - ويجب أن يتم اعداد ذلك والتصديق عليه بمعرفة شخص يكون مقبولا لدى الصندوق - مع بيان :

(١) فيما يتعلق بالمقترض :

يبين أن اتفاق القرض قد تم التفويض به وتنفيذ وتسليمه نيابة عن المقترض - وأنه يشكل التزاما ساريا وملزما للمقترض فيما يتعلق بجميع الشروط والأوضاع المذكورة كما يبين أن التعويضات وكافة الاجراءات الأخرى الضرورية قد تم تنفيذها واستكمالها .

(ب) وفيما يتعلق بالضامن ان وجد - يبين أن الضمان قد تم التصريح به وتنفيذه وتسليمه نيابة عن الضامن ويشكل التزاما ساريا وملزما للضامن فيما يتعلق بجميع الشروط والأوضاع المذكورة .

٢ - بعد أن تصبح اتفاقية القرض نافذة وسارية يتعين على المقترض موافاة الصندوق بأية آراء اضافية قانونية يعدها ويصدق عليها الشخص المذكور عليه ، فيما يتعلق بالأمور المتعلقة باتفاق القرض واتفاق الضمان - ان وجد - وذلك حسب ما يطلبه الصندوق بين الحين والحين .

قسم ٩ - ٣ - تاريخ النفاذ والسريان :

تصبح اتفاقية القرض سارية ونافذة في التاريخ الذي يعلن الصندوق فيه أنه مقتنع بدليل التفويض والتوقيعات التي تسلم نماذجها والمشار إليها في القسم ٩ - ٢ الفقرة (١) والضمان ان وجد .

ويقوم الصندوق باخطار المقترض فورا كتابة بتاريخ نفاذ وسريان اتفاقية القرض .

قسم ٩ - ٤ - انهاء اتفاقية القرض :

١ - اذا لم تصبح اتفاقية القرض نافذة وسارية خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوما تبدأ من تاريخ التوقيع تنتهي بذلك اتفاقية القرض والضمان ان وجد ما لم

يجدد الصندوق - بعد النظر فى أسباب التأخير - تاريخا آخر لتنفيذ ما جاء
بالقسم الحالى (٩ - ٤) • ويقوم الصندوق دون تأخير باخطار المقرض بهذا
التاريخ الجديد •

٢ - عند تمام سداد كامل مبلغ القرض الأسمى مع كافة القوائين والمبالغ الأخرى
التي تكون قد استحققت على القرض ، ينتهى عقد اتفاقية القرض والضمان ان وجد
بشأنه أمر ذلك •

١٤

(استمارة رقم ١)

التاريخ

رقم الإحالة

(اسم وعنوان المقرض)

اختصاص :

إخطار بشأن الفائدة المحسبة والمبلغ الأصلي للقرض

اتفاق قرض رقم

التاريخ

مبلغ القرض الأصلي واجبة السداد (بالين الياباني)

الفائدة واجبة السداد (بالين الياباني)

إجمالي المبلغ المستحق السداد

حساب الفائدة وفقا للكشف المرفق

ملحوظة . أرجو قيد هذا المبلغ لحساب صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء

البحار - وذلك لدى بنك طوكيو ليمتد - مكتب وفروع (اوشيسايبوا - تشو) طوكيو -

اليابان - في التاريخ المحدد للاستحقاق في طوكيو .

وتعزيزا لسلام هذا الإخطار نرجو إعادة نسخة واحدة منه موقعا عليها من شخص

يكون لديه تفويضا رسميا بذلك .

(التوقيع المفوض به)

مرفقات :

(برجاء عدم فصل المرفقات)

التاريخ :

نقر بموجب هذا باسئلامنا هذا الإخطار وسنقوم بسداد المبلغ المذكور عاليه عن طريق

(اسم البنك الذي يتم السداد عن طريقه)

(اسم المقرض)

(التوقيع المعتمد)

(استمارة رقم ٢)

التاريخ _____

رقم الإحالة _____

السادة/ صندوق التعاون الاقتصادي لمسا وراء البحار .

طوكيو - اليابان

عناية : _____

بعد التحية ،

الموضوع - طلب الموافقة على عقد

بناء على القسم ٣-٢ الفقرة (١) من قائمة الشروط العامة لاتفاقية القرض

رقم _____ المؤرخ _____ نتشرف بتقديم هذا الطلب للموافقة
على العقد .

وفيما يلي تفصيلات هذا العقد :

١ - رقم وتاريخ العقد _____

٢ - اسم وجنسية المورد _____

٣ - اسم المشتري _____

٤ - السعر الذي يبرم العقده _____

٥ - قيمة مبلغ التمويل الذي يقدم هذا الطلب عنه _____

٦ - المنشأ بالنسبة للبضائع _____

ومرفق نسخة متعددة من العقد .

برجاء التفضل بإفادتنا بالموافقة على العقد وذلك بإرسال إخطار الموافقة وفقا للقسم

(٢-٣) الفقرة (٢) من قائمة الشروط العامة .

وتفضلوا بقبول موفور الاحترام ،

(اسم المقترض) _____

(التوقيع المفوض به) _____

(استمارة رقم ٣)

التاريخ

موافقة رقم

(اسم وعنوان المقترض)

عناية

تحية طيبة :

بخصوص - اخطار بالموافقة على عقد

إحالة إلى طلبكم الحصول على موافقة بشأن عقد مقدم بتاريخ

بشأن العقد رقم بتاريخ بين

و

نفيدكم بأن العقد المشار إليه عاليه قد تم الموافقة عليه منا بناء على شروط القسم (٣-٢)

الفقرة (٢) من قائمة الاشتراطات العامة - الخاصة باتفاق العقد رقم

بتاريخ وسيتم الصرف بالنسبة لهذا العقد بمعرفتنا في حدود

مبلغ (ين ياباني) .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

(التوقيع المفوض به)

(استمارة رقم ٤)

التاريخ

قوارص رقم

(اسم وصنوان المقرض)

عناية

إخطار بالصرف

نفيدكم بتوجب هذا بإننا قمنا بإجراء صرف وفقا لاتفاقية القرض رقم

بتاريخ

١ - رقم قرار الصرف

٢ - تاريخ الصرف

٣ - مبلغ الصرف (بالدين الياباني)

٤ - الإجمالي التجميعي للمبالغ المنصرفة وفقا لاتفاقية القرض (بما في ذلك المبالغ

المنصرف حاليا)

٥ - بيانات أخرى

تعزينا لاستلام هذا الإخطار نرجو إعادة نسخة منه إلينا فورا موقعا عليها من شخص

مفوض بالتوقيع .

وتفضلوا بقبول موفور الاحترام ما

(توقيع مفوض به)

مرفقات :

صورة إلى

(برجااء عدم فصل المرفقات)

تاريخ

نقر باستلامنا هذا الإخطار .

(اسم المقرض)

(التوقيع المفوض به)

(استمارة رقم ٥)

التاريخ _____

إحالة رقم _____

_____ : هناية

بعد التحية :

اخطار بانجاز عملية الصرف

بالإشارة إلى اتفاقية القرض رقم _____ بتاريخ _____

نتشرف بإفادتكم بأن جميع أوجه الصرف بموجب اتفاقية القرض المذكورة قد تمت
وفيا يلي تفصيلات أوجه الصرف وفقا لاتفاقية القرض :

١ - حدود القرض (١) _____ بالين الياباني .

٢ - جملة المبلغ المجمع لأوجه الصرف (ب) _____ بالين الياباني .

٣ - رصيد غير مستعمل (١) - (ب) _____ بالين الياباني .

٤ - تاريخ الصرف الأخير النهائي _____

٥ - تاريخ إتمام الصرف _____

كما نود إفادة سيادتكم بأن اتفاقية القرض المذكورة سوف يجرى تنفيذها من الآن فصاعدا كما يلي :

١ - جدول استهلاك القرض

٢ - تواريخ استحقاق دفع الفوائد :

(١) تاريخ استحقاق الدفعة التالية .

(٢) تواريخ الاستحقاق التي تتو ذلك .

وتأكيدا لاستلامكم هذا الإخطار نرجو إعادة نسخة منه إلينا ثانية وفورا استلامها
وعليها توقيع الشخص المعتمد رسميا .

وتفضلوا بقبول موفور الاحترام ما

(التوقيع المفوض به)

برجاء عدم الفصل

التاريخ

نقر باستلامنا هذا الإخطار ونؤكد أن اتفاقية القرض سوف يتم تنفيذها كما ذكر أعلاه .

(اسم المقترض)

(التوقيع المفوض به)

(استمارة رقم ٦)

التاريخ _____

إحالة رقم _____

السادة / صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار .
طوكيو - اليابان .

عناية : السيد رئيس مجلس الإدارة .

تحية طيبة واحتراما :

الموضوع - الضمان للقرض

بالإشارة إلى القرض البالغ _____ بين ياباني (_____ بين ياباني) المقدم إلى (اسم المقرض) (والمشار إليه فيما بعد بالمصطلح " المقرض ") من (صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار) المشار إليه فيما بعد بالمصطلح " الصندوق " بموجب اتفاقية القرض رقم _____ بتاريخ _____ المبرمة بين المقرض والصندوق (يشار إليها فيما بعد بالمصطلح " اتفاقية القرض ") - أذا الموقع على هذا - تؤكد نيابة عن وباسم (اسم الضامن - يشار إليه فيما بعد بالمصطلح " الضامن ") مايلي :

١ - أن الضامن قد قبل كافة شروط ونصوص اتفاق القرض وأنه يقبل أن يضمن متكافلا ومتضامنا مع الضامن كافة وأية التزامات ناشئة عن أو متعلقة بالتزامات المقرض وفقا لاتفاقية القرض .

٢ - وأن الضامن زيادة على ذلك يوافق على مايلي :

(١) يضمن الضامن السداد المنتظم لمبلغ القرض الأصلي والفوائد وأية مبالغ واجبة اندفع عن القرض كما هو منصوص عليه في اتفاق القرض .

(٢) لا يعفى الضامن من أي من التزاماته وفقا لهذا الضمان بسبب أي امتداد لتاريخ استحقاق السداد وأي تمهيلات أو امتياز يعطى للمقرض - وأي ممارسة لحق أو إجراء علاج أو تصحيح في مواجهة المقرض - أو أي تعديل أو توسيع لشروط اتفاقية القرض

(على أنه إذا زادت قيمة القرض الأصلي بسبب ذلك فإن الضامن يعفى من التزاماته فى حدود هذه الزيادة) .

(٣) وطالما أن أى جزء من القرض بموجب اتفاقية القرض يظل مستحقا ولم يدفع أو يسدد ، فإن الضامن :

١ - يمتنع عن اتخاذ أى إجراء من شأنه يمنع أو يتدخل فى قيام المقرض أو أى مستفيد آخر من القرض - إن وجد - بأداء التزاماته وفقا لشروط اتفاقية القرض .

٢ - يمتنع بدون موافقة مسبقة كتابية من الصندوق - عن اتخاذ أى إجراء فى سبيل حل أو إزالة للهيئة المقرضة (المقرض) أو أى مستفيد آخر من القرض إن وجد - وعن إيقاف نشاطاتهم .

٣ - وأن المقرض يتنازل عن الإخطار بقبول هذا الضمان والإخطار بأية التزامات ينطبق الضمان عليها والإخطار بشأن مبلغ القرض الأصلي والفائدة المستحقة والإخطار الخاص بعدم الوفاء وعدم سداد أى من هذه الالتزامات .

وشهادة بما فيه أنا الموقع على هذا قمت بالتوقيع على هذا ووضع خاتمي الرسمي عليه بتاريخ اليوم الموافق _____ من _____

وتقبلوا موفورا الاحترام

(اسم الضامن) _____

(التوقيع المعتمد) _____

(استمارة رقم ٧)

التاريخ

إحالة رقم

السادة / صندوق التعاون الاقتصادي لم وراء البحار .

طوكيو - اليابان .

اختصاص - رئيس مجلس الإدارة .

تحية طيبة :

الموضوع - الرأى القانونى بشأن اتفاقية القرض

• فيما يتعلق بالقرض المقدم من صندوق التعاون الاقتصادى لم وراء البحار .

• (ويشار إليه فيما بعد بعبارة "الصندوق") - إلى (اسم المقرض) .

• (ويشار إليه فيما بعد بعبارة "المقرض") بمبلغ إجمالى لا يتعدى _____ بين يابانى

_____ (بين يابانى) بصفة قرض أساسى بموجب الشروط الخاصة باتفاقية

القرض رقم _____ بتاريخ _____ المبرمة بين المقرض والصندوق

وغيرها من الاتفاقيات المكتملة لها (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "اتفاقية القرض") أقر

أنا الموقع على هذا بصفتى مستشارا قانونيا للمقرض وأشهد بما يلى :

إنتى قد نظرت وفحصت ضمن أمور أخرى - ما يلى من مستندات :

(١) تبادل المذكرات بين حكومة _____ وحكومة اليابان -

المؤرخة _____

(ب) اتفاقية القرض .

(ج) إثبات التفويض ونماذج التوقيعات - المؤرخة _____

والصادرة من _____

(د) غير ذلك من مستندات .

(هـ) جميع القوانين والأنظمة واللوائح فى بلد المقرض والخاصة بسلطة وتفويض

المقرض فى إبرام والتوقيع على وتسليم اتفاقية القرض .

وتأسيسا على ما سبق أشهد بوجوب هذا كما يلى :

١ - أن اتفاقية القرض قد أبرمت وتم التوقيع عليها وتسليمها بمعرفة (امم ومركز الشخص المفوض) الذى لديه السلطة والتفويض لإبرام والتوقيع على وتسليم . . وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح) .

٢ - أن المقرض مفوضا ومصرحاً له باقتراض أموال بالعملة الأجنبية من الخارج وفقا (للقوانين أو اللوائح والأنظمة) وأن شروط اتفاقية القرض هى وفقا للشروط التى تنص عليها (القوانين واللوائح والأنظمة) .

٣ - أنه - نظرا لذلك - قد تم التصريح بمقعد اتفاقية القرض والتوقيع عليها وتسليمها نيابة عن المقرض - وأن الاتفاقية تشكل التزامات سارية صحيحة وملزمة للمقرض فيما يتعلق بكافة شروطها ، و

٤ - أن التصريح والتفويض وأية إجراءات أخرى ضرورية لتنفيذ اتفاقية القرض قد تم تنفيذها واستكمالها .

وشهادة بما ذكر - فمت أنا الموقع أدناه بوضع التوقيع الخاص بى وختمه بخاتمى
الرسمى بتاريخ اليوم الموافق _____ من _____

وتفضلوا موفور التحيات ما

(وزير العتل - المدعى العام أو أى جهة أو سلطة مختصة)

(نموذج ٨)

التاريخ

إحالة رقم

السادة / صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار ،
طوكيو - اليابان .

اختصاص : رئيس مجلس الإدارة .

تحية طيبة ،

الموضوع - الرأى القانونى فيما يتعلق بالضمان

بالإشارة إلى الضمان المقدم بمعرفة (اسم الضامن) فيما يتعلق بالفرض الممنوح من صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار) - ويشار إليه فيما بعد بعبارة الصندوق إلى (اسم المقرض) ويشار إليه فيما بعد بعبارة المقرض بمبلغ إجمالي من القرض لا يتعدى _____ ين يابانى (_____ ين يابانى) بصفة قرض أصلى وفقا لشروط اتفاقية القرض رقم _____ بتاريخ _____ المبرم بين المقرض والصندوق وغير ذلك من اتفاقيات مكمله لها (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "اتفاقية القرض") أشهد أن الموقع على هذا - بصفتى مستشارا قانونيا لـ (اسم الضامن - ويشار إليه فيما بعد بعبارة "الضامن") بالآتى :

بأننى قمت بالنظر فى وفحص المستندات الآتية ضمن غيرها من وثائق وأمر :

(أ) تبادل المذكرات بين حكومة _____ وحكومة اليابان بتاريخ _____

(ب) اتفاقية القرض .

(ج) الضمان بتاريخ _____ (ويشار إليه فيما بعد بعبارة "الضمان") - و .

(د) جميع القوائم والوثائق فى بلد المقرض والخاص بسلطات التفويض الممنوح

للضامن لتوقيع وإبرام وتسليم الضمان .

وتأسيسا على ما ذكر أشهد بموجب هذا كما يلي :

١ - أن الضامن لديه السلطة الكاملة والتفويض لإبرام وتقديم الضمان عن العقد المقدم من الصندوق إلى المقرض وفقا لشروط اتفاقية القرض ومع عدم الإخلال بالقوانين أو الأنظمة واللوائح .

٢ - أن الضمان قد أبرم وتم التوقيع عليه بتاريخ (يذكر التاريخ) بمعرفة (الاسم والمركز) الذي لديه تفويضا وسلطة بأن يقدم الضمان ويبرمه ويوقع عليه نيابة عن الضامن وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح .

٣ - أن الضمان - لذلك - قد فوض وصرح به رسميا وتم التوقيع عليه وتقديمه نيابة عن الضامن وأنه يشكل التزاما ساريا صحيحا ولامزا للضامن فيما يتعلق بكافة شروط عقد القرض .

٤ - أنه لا حاجة لتشريع أو أى إجراء آخر لتنفيذ وسريان وصلاحيه الضمان وشهادة وإقرارا بما ذكر قمت أنا الموقع على هذا بوضع التوقيع الخاص بى وخاتمى الرسمى على هذا بتاريخ اليوم _____ الموافق _____ من _____

وتفضلوا بقبول موفور الاحترام ما

(وزير العدل أو المدعى العام أو أية جهة أو سلطة أخرى مختصة)

جدول رقم (٥)

إجراءات الحصول على وشراء المهمات

قسم ١ - بلاد ذات الصلاحية كمصدر للتوريد :

١ - البلاد ذات الصلاحية كمصدر للتوريد بالنسبة لكافة البضائع والخدمات التي يجرى التمويل بشأنها من حصيلة القرض هي كما يلي :

(١) اليابان .

(ب) جميع البلدان النامية كما هي مبينة في البند أولا - ١ (ب) من مذكرة التفاهم بخصوص حل وإطلاق قروض التنمية الثنائية من أجل الحصول على توريدات من البلدان النامية المتفق عليها من بين الأعضاء الثمانية في لجنة المساعدات للتنمية بتاريخ ٧ يونيو ١٩٧٤

٢ - يجب أن يكون الموردون من مواطني البلدان ذات الصلاحية كمصدر للتوريد أو من الأشخاص الاعتباريين ممن يتم تأسيسها وتسجيلها في البلدان ذات الصلاحية للتوريد والتي يشرف عليها مواطنون من البلدان المذكورة .

كما يتعين بالنسبة للمنتجين والمتعاقدين من الباطن الذين يقومون بتوريد السلع والخدمات التي يلزم توريدها بموجب اتفاقية القرض ، أن يكونوا أيضا من مواطني البلدان ذات الصلاحية كمصدر للتوريد أو الأشخاص الاعتباريين الذين يتم تأسيسهم وتسجيلهم في البلدان ذات الصلاحية والتي يشرف عليها مواطنون من البلدان ذات الصلاحية كمصدر لتوريد .

٣ - البضائع والسلع والمهمات التي يمكن تمويلها وفقا لاتفاقية القرض يجب أن تكون مما يتم إنتاجه في البلدان ذات الصلاحية كمصدر للتوريد .

غير أنه - حتى ولو كانت تلك البضائع محتوية على مواد مستوردة من بلد (أو بلدان) غير تلك التي لها الصلاحية للتوريد كمصدر (ويشار إليها فيما بعده بـ "البلدان غير ذات الصلاحية كمصدر للتوريد") - هذه البضائع يمكن أن تصلح لكي يجرى تمويلها بموجب

اتفاقية القرض - إذا كان الجزء المستورد يشكل أقل من ثلاثين في المائة (٣٠٪) على أساس كل بند على حدة وفقا للصيغة التالية :

(١) عندما يمنح الموردون المصريون العقد اللازم :

$$100 \times \frac{\text{القيمة سيف للمستورد} + \text{رسم الاستيراد}}{\text{سعر المصنع لدى المورد}}$$

(ب) عندما يمنح موردون من بلدان ذات صلاحية كمصدر للتوريد خلاف مصر - عندما يمنحون العقد اللازم :

$$100 \times \frac{\text{القيمة سيف للمستورد} + \text{رسم الاستيراد}}{\text{السعر فوب الخاص بالمورد}}$$

قسم ٢ - خطوط إرشادية للحصول على توريدات وفقا للعقد :

يجب أن يتم الحصول على جميع البضائع والخدمات التي يتم تمويلها من حصيلته القرض وفقا للخطوط الإرشادية للحصول على التوريدات وفقا للعقد يشار إليه فيما بعد بعبارة (خطوط الإرشاد للحصول على التوريدات) المرفقة بهذا مع الشروط التكميلية الآتية :

١ - يقوم المقترض بتقديم نسخ من العقد المقترح ومواصفاته ورسوماته - إلى الصندوق فور إبرام عقد الاتفاق وذلك من أجل مراجعتها .

٢ - الإقرار الآتي فيما يتعلق بصلاحية البضائع للتوريد وصلاحية المورد للقيام بالتوريد ويكون هذا الإقرار موقعا عليه ومؤرخا بمعرفة المورد - ويقدم مرفقا بكل عقد .

أنا الموقع على هذا - أشهد بموجب هذا أن البضائع التي سيتم توريدها هي من إنتاج _____ (اسم البلد ذي الصلاحية كمصدر للتوريد) - والذي يتم التوريد منه .

كما أشهد أيضا أنا الموقع على هذا - أنه - على أفضل مما لدى من معرفة واعتقاد - يتكون الجزء المستورد من بلدان غير ذات صلاحية لتوريد كمصدر - ويشكل أقل من نسبة ثلاثين في المائة (٣٠ في المائة) وفقا للمعادلة الآتية :

$$100 \times \frac{\text{سعر المستورد سيف} + \text{رسم الاستيراد}}{\text{سعر المورد (فوب) (أو سعر المصنع حيثما يمكن تطبيق ذلك)}}$$

- وأشهد أنا الموقع على هذا أن _____ (اسم الشركة) قد تأسست
وسجلت في _____ (اسم البلد المعنى ذى الصلاحية للتوريد كمصدر) وأن
هذه الشركة يشرف عليها مواطنون من البلاد المعنية ذات الصلاحية كمصدر للتوريد .
- ٣ - يجب ذكر السعر الذى نص العقد عليه والذى سيتم سداده بالعملة اليابانية (الين) .
- ٤ - يصبح العقد نافذا وساريا بعد منح الموافقة من الصندوق وفقا للشروط الواردة
في القسم (٢-٣) من الشروط العامة .
- ٥ - البنود الآتية يجب أن يشملها الطلب المقدم للموافقة على العقد المشار إليها في القسم
(٢-٣) من الشروط العامة .

(نموذج رقم ٢)

٦ - وصف وبلد المنشأ بالنسبة للبضائع :

يجب أن يذكر بالنسبة لكل بند - النسبة المئوية الإجمالية التي يمثلها ذلك الجزء
من البند المذكور - إن وجد - الذى يكون مستوردا من بلدان غير ذات الصلاحية
للتوريد كمصدر .

الجدول رقم (٦) (أ)

إجراءات الالتزام

يجب أن تكون الإجراءات المستخدمة للمصرف من حصة القرض لشراء بضائع وخدمات ، وفقا لإجراءات الالتزام (١) المرفقة بهذا ، مع الاشتراطات التكميلية الآتية :

قسم ٢ (١) من إجراءات الالتزام (أولا) :

يحل محل النص الآتي عند إبرام العقد بين المشتري والمورد يطلب المشتري من البنك المعتمد في بلد المقرض (يشار إليه فيما بعد بعبارة "بنك الإصدار") أن يصدر خطاب اعتماد ويقوم بنك الإصدار بإصدار خطاب اعتماد نيابة عن وبتفويض من المقرض لصالح المورد عن طريق البنك القائم بالدفع وفقا للاستمارة والنموذج المرفق (OECF - LCI) بالنسبة للبضائع والاستمارة (نموذج OECF - LG2) بالنسبة للخدمات على التوالي .

٢ - تحل العبارة والنص الآتي مكان العبارة الثانية في القسم ٢ (٢) من إجراءات الالتزام (أولا) :

يقوم الصندوق بدراسة وفحص محتويات نسخة خطاب الاعتماد ونسخة العقد موضوع الاهتمام والتي قدمها البنك القائم بالدفع والمقرض على التوالي . وعندما يتم استلام طلب الموافقة على العقد بمعرفة الصندوق من المقرض ويصدر قراره بالاعتراف بالعقد بصفته صالحا للتمويل من القرض وعندما يرى أن خطاب الاعتماد صادر على نحو سليم وفقا للشروط الواردة في العقد واشتراطات اتفاقية العقد ، يقوم الصندوق بإصدار خطابه الالتزام إلى البنك القائم بالدفع وفقا للاستمارة المرفقة (نموذج OECF - LOC) .